مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)

المجلد (4) العدد (14) تشرين الأول 2 201م – ذو الحجة 3 143هـ



# أعمال العصيان والتمرد التي واجهتها الدولة العثمانية في مصر ما بين عامي (1518–1524م)

د.أحمد حسين عبد

جامعة تكريت . كلية التربية . قسم التاريخ

د.رائد سامي حميد الدوري

جامعة تكريت . كلية التربية للبنات . قسم التاريخ

**ملخص البحث**

كتب الكثير من المؤرخين والباحثين في التاريخ عن الاحتلال العثماني لمصر، وسردوا تفاصيل التنظيمات الإدارية التي قاموا بها هناك، غير إن قلة منهم اهتم بالكتابة عن أعمال العصيان والتمرد التي قام بها المماليك ضد الدولة العثمانية، بينما لم يولِها الكثير أدنى اهتمام، بل تجاهلوها تماماً رغم أهميتها على قِصر مدتها الزمنية.

وأهم ما ترتّب على أعمال العصيان والتمرد تلك؛ أن دفعت بالعثمانيين لزيادة اهتمامهم في مصر وموقعها وخشيتهم من فقدانها، فقرر السلطان العثماني سليمان القانوني إصدار ما سُمي "بقانون نامه مصر"، في محاولةٍ للحد من نفوذ السلطات الإدارية المختلفة في الولاية المصرية، ولاسيما سلطة المماليك.

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)

المجلد (4) العدد (14) تشرين الأول 2 201م – ذو الحجة 3 143هـ

**أعمال العصيان والتمرد التي واجهتها الدولة العثمانية في مصر ما بين عامي ( 1518- 1524م)**

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

وأولى الاضطرابات التي برزت في مصر مع مطلع الحكم العثماني تلك التي قادها الشيخ عبد الدايم بن أحمد بن بقر، شيخ العرب في إقليم الشرقية، وذلك في عام 1518م، بعد ما خرج عن طاعة والي مصر خاير بك. وكان من قبل قد خرج عن طاعة السلطان المملوكي قانصوه الغوري.

ومما يلفت النظر أن المؤرخون لم يوضحوا الدوافع الرئيسة التي شجعت المماليك للقيام بأعمال العصيان والتمرد التي قادها جانم السيفي وأينال السيفي عام 1522م، ويأتي على رأسها عداء الأمراء المماليك للعثمانيين، وإحساسهم بفقدان امتيازاتهم، وأنهم أصبحوا أتباعاً بعد ما كانوا أسياداً.

أما فيما يخص التمرد الذي قاده أحمد باشا والي مصر العثماني، فقد أهمل المؤرخون السبب الذي دفعه للقيام بذلك، وحقيقته حقده على الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي سلبه ذلك المنصب (الصدارة العظمى) من وجهة نظره، فقرر الانتقام منه ومن الدولة بإعلان استقلاله في مصر وتحالفه مع شيخ العرب في إقليم الشرقية عبد الدايم بن بقر.

أما النتائج التي ترتّبت على تلك الأعمال فقد أسهبت الروايات التاريخية في سردها، وكان أهمها إصدار السلطان العثماني سليمان القانوني مجموعة من التنظيمات الإدارية والقوانين ما سُمى "**بقانون نامه مصر**".

**المقدمة:**

كتب الكثير من المؤرخين والباحثين في التاريخ عن مصر تحت السيطرة العثمانية، وذكروا تفاصيل التنظيمات الإدارية التي قامت بها هناك، غير إن قلة

**د.أحمد حسين عبد**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ**
**د.رائد سامي حميد الدوري**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ**

منهم اهتم بالكتابة عن أعمال العصيان والتمرد التي قام بها المماليك ضد الدولة العثمانية، بينما لم يولِها الكثير أدنى اهتمام، بل تجاهلوها تماماً رغم أهميتها التاريخية على قِصر مدتها الزمنية.

وأهم ما ترتّب على أعمال العصيان والتمرد تلك؛ أن دفعت بالدولة العثمانية لزيادة اهتمامها بمصر والعمل على وضعها تحت السيطرة المباشرة لها خشية من فقدانها، فإصدار السلطان العثماني سليمان القانوني(1520-1566م) مجموعة من القوانين السياسية والإدارية تحفظ للعثمانيين بقاء مصر تحت سيطرتهم، في محاولةٍ للحد من نفوذ سلطة المماليك، وعدم خروجهم عن طاعة سلطة الدولة العثمانية.

وأول أعمال العصيان والتمرد في مصر، كانت مع بداية الحكم العثماني، حينما خرج الشيخ عبد الدايم بن أحمد بن بقر في منطقة الشرقية الواقع إلى الشرق من دلتا النيل عن طاعة والي مصر خاير بك في عام 1518م. ثم أعقبها تمرد قام به أينال السيفي وجانم السيفي في عام 1522م، وكانت من أسباب ذلك التمرد عداء الأمراء المماليك للعثمانيين، لإحساسهم بفقدان امتيازاتهم، وأنهم أصبحوا أتباعاً بعد ما كانوا أسياداً.

أما فيما يخص التمرد الذي قاده أحمد باشا والي مصر العثماني، فقد أهمل المؤرخون السبب الذي دفعه للقيام بذلك، وحقيقته حقده على الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي سلبه ذلك المنصب (الصدارة العظمى) من وجهة نظره، فقرر الانتقام منه ومن الدولة بإعلان استقلاله في مصر وتحالفه مع الشيخ عبد الدايم بن بقر.

**د.أحمد حسين عبد**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ**
**د.رائد سامي حميد الدوري**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ**

---

أما النتائج التي ترتّبت على تلك الأعمال فقد أسهبت الروايات التاريخية في سردها، وكان أهمها إصدار السلطان سليمان القانوني مجموعة من التنظيمات الإدارية والقوانين التي عرفت "بقانون نامه مصر".

**أول أعمال العصيان والتمرد في مصر:**

كانت مصر وبلاد الشام خاضعتان لسيطرة المماليك لمدة طويلة من الزمن، ولم تَعر الدولة العثمانية المناطق العربية أية اهتمام إلا بعد ظهور الدولة الصفوية [١] ومحاولتها التوسع على حساب الأراضي المجاورة لها، مما أصبحت تشكل خطراً على الدولة العثمانية، فلفتت بذلك أنظار العثمانيين ودفعتهم للتوجه نحو المناطق العربية، وقد كانت الدولة العثمانية في تلك المدة في أوج قوتها واتساعها[٢]، إذ تمكن السلطان سليم الأول( 1512–1520م) من ضم بلاد الشام بعد معركة مرج دابق عام 1516م، ومصر بعد معركة الريدانية عام 1517م، وبعد ذلك عمل السلطان سليم الأول على إدارة شؤون مصر وضبط خراجها، وقد أمر بتعيين يونس باشا نائباً عنه في الحكم والذي كان يُلقّب بنائب السلطنة طيلة وجود السلطان سليم الأول في مصر[٣].

أن العثمانيين ارتكبوا أخطاءً إداريةً في مصر مما جعل نفوذهم فيها غير مستقراً مع بداية حكمهم لها[٤]، وكان من أهمها عدم صِبغة سكانها بالصِبغة العثمانية ولم يربطوها برباط الحضارة العثمانية، وإنما اتبعوا السياسة نفسها التي ساروا عليها في جمع أملاكهم تقريباً، وذلك بأنهم كانوا يتركون حكم البلاد لسكانها بعد إجراء بعض الإصلاحات التي تضمن لهم بقاء السيادة والسيطرة[٥]، وهذا ما فسح المجال لولاتها

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

أو من ينوب عنهم في إتباع سياسة التعسف والعنف ضد السكان في بعض الأحيان وقبول الرشوة في أحيان أخرى، مما أدى إلى مفاسد الحكم والإدارة، ولاسيما إن مصر في عهد المماليك كانت تعيش فساداً إدارياً في الأعوام الأخيرة من حياة دولتهم، وبمعنى أخر ان تدهور الأوضاع العامة في مصر مع بداية الحكم العثمانية ليس جديداً عليها(٦).

لقد وضع الفتح العثماني للمناطق العربية نهاية لحكم المماليك في بلاد الشام ومصر، وإن ما تميّز به الحكم العثماني هناك؛ أنه كان حكماً غير مباشر على الرغم من مركزيته لافتقاره إلى الشمولية، لأنه كان مشتركاً بين الحكام العثمانيين والمماليك فقط، فالقوات المملوكية التي بقيت بعد هزائمها في مرج دابق في بلاد الشام والريدانية في مصر أُعطيت لها واجبات وتم دمجها مع الوحدات العسكرية العثمانية أو جعلها وحدات منفصلة عن الجيش العثماني، لكن يستعان بها كقواتٍ احتياطية تحت قيادة الأمراء والضباط العثمانيين، فضلاً عن أن العثمانيين نجحوا في احتواء اغلب الموظفين الذين كانوا يعملون في دولة المماليك، وكان هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك توفير الخبرة في حكم مصر والولاء للعثمانيين(٧).

لقد منحت الدولة العثمانية حكم مصر لأمراء السنجقيات (٨) والكاشفيات(٩) من المماليك، على الرغم من أن المماليك لم يكونوا عرباً أو أصحاب البلاد، والسبب في ذلك يعود إلى كون وجود المماليك في مصر قبل العثمانيين فهم اعرف بأهلها وأرضها وطبيعة الحياة فيها، وكذلك لإيجاد نوع من التوازن بين القوى الحاكمة في مصر، لبقائها دوماً تحت سيطرة العثمانية(١٠)، لذلك لم يتغير شيء من الوضع الذي

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

كان سائداً فيها أثناء حكم المماليك باستثناء الخزينة السنوية والخطبة التي صارت للسلطان العثماني وتداول العملة العثمانية في الأسواق وتبعيتها للدولة العثمانية [١١]. ومن أهم البكوات المماليك الذين تسلّموا منصب الكشوفية في بداية الحكم العثماني لمصر، خاير بك وأينال السيفي[١٢] وجانم السيفي[١٣].

وقُبيل مغادرة السلطان سليم الأول مصر عزل يونس باشا من منصبه في الحادي والثلاثين من شهر آب عام 1517م، وعيّن الأمير خاير بك بدلاً عنه [١٤] الذي كان أحد أمراء السلطان المملوكي قانصوه الغوري وكان يحمل لقب"أمير الأمراء"[١٥]، وقد أثبت خاير بك إخلاصه للسلطان سليم الأول الذي أبقاه على لقبه الذي كان يحمله أيام حكم دولة المماليك، ووافق السلطان على جعل مصر تحت حكم خاير بك طيلة حياته [١٦]وترك تحت إمرته نحو خمسة آلاف فارس ونحو خمسمئة من الرماة من القوات العثمانية [١٧].

نجح خاير بك في توطيد حكمه لمصر وتمكن من استتباب الأمن فيها، ولاسيما حينما أطلق سراح عدد كبير من المماليك الجراكسة ومنحهم الأمان، وفي ذلك يقول المؤرخ ابن إياس: " **في شهر شعبان 923هـ نادى خاير بك في القاهرة بأن المماليك الجراكسة تظهر وعليهم أمان الله تعالى. فظهر منهم الجمّ الغفير وهم في سوء حال في زي الفلاحين وعليهم زموط قرع وبرد سود، وقمصان بأكمام كبار، فإذا رآهم أحد لا يفرق بينهم وبين الفلاحين**"[١٨].

لكن خاير بك سرعان ما واجه عصياناً في منطقة الشرقية [١٩] قاده ضده شيخ عبد الدايم بن بقر، حينما خرج عن طاعته وأعلن نفسه حاكماً على المناطق

التي كانت خاضعة لسيطرته، محاولاً الحصول على مكاسب مادية عن طريق زعزعة الأمن والاستقرار، إذ استغل شيخ عبد الدايم بن بقر فرصة انشغال الجيش العثماني بالتصدي لفلول الأمراء المماليك، فقام بتخريب أغلب مناطق الشرقية ونهب أموالها وأموال التجار [٢٠]، كما عمل على قتل الكثير من جنود المماليك واستولى على ما كان بحوزتهم من خيولٍ وسلاح. فضلاً عن ذلك أنه استغلَّ فرصة الهزائم التي مني بها المماليك وتشتت أمرائهم في مناطق الشرقية، فصار حسب ما ذكره ابن إياس: "**يأخذ ما عليهم من الثياب والسلاح والخيول وغير ذلك، وفرح بأموال وتحف ما لا فرح به آباؤه ولا أجداده، وقد غنم أموال التجار وأموال العسكر من المماليك الجراكسة وغيرها من أموال المقطعين من البلاد، وعمل من المفاسد في الشرقية ما لا يُسمع بمثلها**"[٢١].

وقد فشل خاير بك في استمالة الشيخ عبد الدايم بن بقر، مما اضطره إلى تعيين والده الشيخ أحمد بن بقر حاكماً على منطقة الشرقية، لكن أعمال العصيان والتمرد ازدادت بعدما نهب وأحرق الشيخ عبد الدايم وأعوانه العديد من القرى والمناطق التي استولوا عليها، ويؤكّد ابن إياس ذلك بقوله: " **وفي يوم السبت من شهر صفر 924هـ قويت الإشاعات بعصيان عبد الدايم؛ وأنه قد التفّ عليه عربان كثيرة من الشرقية والغربية، وطرد أباه الأمير أحمد من الشرقية، واضطربت أحوال الشرقية إلى الغاية**"[٢٢].

وبعدما توفى خاير بك في عام1522م، تولى حكم مصر العديد من الولاة منهم مصطفى باشا( 1522–1523م) زوج أخت السلطان سليمان القانوني الذي نعته

بعض السكان بالعنجهي، لأنه كان متعالياً على السكان ومترفّعٌ عن التعرّف بهم(٢٣). بينما وصفه آخرون بأنه متديّنٌ ومتعلم ومحبٌ لعمله وللعلماء وأنه حسن السيرة والسلوك(٢٤)، وعلى الرغم من ذلك لم يقبل الأمراء المماليك تعيين والي عثماني على مصر، فرفعوا راية العصيان والتمرد التي قادها قانصوه بك أمير آخور (٢٥)، وأمير الخزينة وقائد فرقة التوفكجية، وكان هدف ذلك العصيان قتل الوالي العثماني وإعلان تشكيل السلطنة المملوكية من جديد، لكن الوالي مصطفى باشا تمكن من القضاء على ذلك العصيان وإلقاء القبض على العصاة وإعدامهم، لكنه واجه تمرد آخر قاده أينال السيفي وجانم السيفي(٢٦).

**عصيان وتمرد أينال السيفي وجانم السيفي على الحكم العثماني:**

على الرغم من انهيار دولة المماليك في بلاد الشام ومصر، فقد ظل العديد من أمراءها يكنون العداء والكره للعثمانيين، فدفع ذلك العداء في عام 1521م لانضمام الكثير منهم لإعمال العصيان والتمرد التي قادها جان برد ي الغزالي(٢٧)، الأمير المملوكي الذي عينه السلطان سليم الأول والياً على بلاد الشام أثناء عودته إلى استانبول، وكان جان بردي الغزالي يحمل الحقد والضغينة على خاير بك، لأن الأخير بطش به وبإتباعه واتبع أسلوب القسوة والعنف ضدهم (٢٨)، فضلاً عن أن الذي دفع بعض المماليك للقيام بإعمال العصيان والتمرد أنهم أحسوا في ظل العهد الجديد بفقدان امتيازاتهم وسلطتهم وجاههم، بينما قبِل البعض الآخر بالخضوع للحكم العثماني(٢٩). علاوة على ذلك أن الأمراء الذين قادوا العصيان والتمرد ضد الدولة العثمانية كانوا من المخلصين للسلطان طومان باي أخر سلاطين المماليك حتى

بعد إعدامه، إذ عمد أحدهم وهو أينال السيفي لقتل الشيخ حسن بن مرعي وأخيه شُكر لأنهما سلما السلطان طومان باي [٣٠] للسلطان سليم الأول الذي أمر بإعدامه[٣١].

تمكن السلطان سليمان القانوني في عام 1521م، من القضاء على التمرد الذي قام به والي الشام الأمير جان بردي الغزالي[٣٢]، إلا أنه جوبه بإعمال عصيان وتمرد جديدة في مصر تزعمها اثنان من قادة المماليك هما أينال السيفي – كاشف الغربية الواقعة في الجزء الغربي من الدلتا على الضفة اليمنى لفرع رشيد من النيل– وجانم السيفي – كاشف البهنسا والفيوم في مصر الوسطى [٣٣]. وكان تعيين السلطان سليمان القانوني لمصطفى باشا والياً على مصر بعد خاير بك في محله فقد كان ذا شأنٍ بما فيه الكفاية؛ لأنه لم يكن من المماليك وإنما كان عثمانياً ذا مكانة سامية مرموقة وصهراً للسلطان وكفؤاً لمواجهة الخطر المحدق بأهم الولايات العثمانية في الشرق[٣٤].

وقد افتخر أمراء المماليك وتباهوا بشجاعتهم وبسالتهم وازدرائهم للأسلحة النارية الحديثة التي كانت بحوزة الجيش العثماني والتي بواسطتها تمكّن العثمانيون من قهر سلطنتهم، كما قلل الأمراء من شأن السلطان سليمان القانوني لصغر سنه، حينما قالوا: "**أنه لو قَدِم بنفسه لمحاربتنا فسوف نهزمه، فنحن لن نترك هذه البلاد لهؤلاء التركمان الذين لا يعرفون قتال الفروسية**"[٣٥]، فضلاً عن أنهم ثاروا وجاهروا بعدم طاعتهم للسلطان العثماني وتوجهوا نحو منطقة الشرقية وهي منطقة إستراتيجية مهمة، وتمكنوا من قطع طرق المواصلات بين مصر وبلاد الشام ومنع وصول

الإمدادات للجيش العثماني، كما أنهم سيطروا على طرق المواصلات والمؤن التي تربط الصعيد بالقاهرة(٣٦).

وقد اتجه كل من أينال السيفي وجانم السيفي إلى منطقة الشرقية، وبعد وصولهما انضم إليهما الكثير من المماليك وبعض قبائل منطقة الشرقية حتى بلغ نحو عشرين ألف وأعلنوا العصيان والتمرد ضد الدولة العثمانية وأرسلوا الخطابات والبرقيات إلى مشايخ العرب واعيان أهالي مصر يحثوهم على التصدي للعثمانيين، كما أكدوا على إعفاء الأهالي من دفع الخراج لمدة عام كامل وإنهم سوف يخفضون الضرائب المفروضة عليهم إلى النصف وبذلك تمكن العصاة من جمع عدد غفير من الأتباع والمؤيدين لهم(٣٧). ذلك ما دفع الوالي مصطفى باشا على قمع التمرد قبل أن تتسع دائرته ويخرج عن السيطرة، فأرسل إلى إينال السيفي رسالة يأمره فيها بقتل جانم السيفي وكذلك أرسل الرسالة نفسها إلى جانم السيفي، إلا أن كل من الطرفين اطلع على الرسالة بطريق الصدفة، مما زاد من تكاتفهما وتوحيد صفهما للوقوف بوجه الدولة العثمانية وإعلان العصيان والتمرد عليها(٣٨).

على اثر ذلك عمل مصطفى باشا على استمالة أمراء المماليك واعيان العرب وأرسل إليهم رسائل تحمل صيغ الترغيب والترهيب، وأكد الوالي في رسائله على منح الأمراء والأعيان الأمن والأمان وخفض الضرائب في حال وقوفهم إلى جانبه. وبذلك نجح مصطفى باشا في عزل الكثير من أتباع إينال السيفي وجانم السيفي، إذ ترك الشيخ أحمد بن بقر الأمراء العصاة وانضم إلى جيش الوالي مصطفى باشا في القاهرة ومعه عشرة من أبنائه، وكذلك انضم للجيش العثماني شيخ عرب المنطقة

الغربية حسام الدين بن بغداد وبصحبته عدد غفير من جنوده، وقدم الشيخان فروض الطاعة والولاء للوالي مصطفى باشا وللدولة العثمانية[٣٩].

لقد طلب القاضي موسى بن بركات والمعروف باسم الزيني بركات [٤٠] من الوالي مصطفى باشا بالتريث في شأن القتال، وأصر على أن يكتب لزعماء التمرّد رسائل يمنحهم عن طريقها الأمان والعفو ووعده بإحضارهم إليه، فاستجاب الباشا لطلبه، وتوجه الزيني بركات إلى معسكر المتمردين لإقناعهم بتسليم أنفسهم، غير أن فصاحته فشلت في إقناع أينال السيفي بالعدول عن خطته، الذي أمر بقطع رأس الزيني بركات، لأنه عَدَّ خائنٍ للمماليك[٤١].

اجتمع أينال السيفي بحليفه جانم السيفي في عام 1522م، واتفقا على وضع الخطة للعصيان والتمرد وبقيا معاً في الشرقية في انتظار وصول أعيان المماليك وقواتهم، لكن الوالي مصطفى باشا حينما علم بمقتل الزيني بركات ثارت ثائرته وزاد غضبه وعلى الفور عقد اجتماع استدعى فيه قادة الجيش العثماني وبعض أمراء المماليك وشيوخ القبائل المؤيدين لهُ واخذ منهم العهد على ان يكونوا يداً واحدة لمواجهة المتمردين، وبعد تحصين مدينة القاهرة أمر الوالي الجيش الانكشاري الموجود في مصر للخروج بحملة عسكرية لقمع التمرد والقضاء على قادته [٤٢]، وقد انيطت قيادة الجيش لموسى أغا الإنكشارية وسليمان أغا التفكنجية، وبعد وصول الجيش إلى منطقة الشرقية دارت معركة حامية الوطيس انتهت بمقتل جانم السيفي بعد سقوطه من على ظهر الفرس في أرض المعركة فقطع الجنود رأسه [٤٣]، بينما

تمكن أينال السيفي من الهرب من أرض المعركة باتجاه غزة واختفى نهائياً ولم يعُدْ له ذكر[٤٤].

أمر الوالي مصطفى باشا بتعليق رأس جانم السيفي على باب زويلة في القاهرة لإرهاب من تسوّل له نفسه من المماليك في الخروج عن طاعة الدولة العثمانية، ثم أرسله فيما بعد إلى السلطان سليمان القانوني، الذي أثنى على جهوده وشكره على صنيعته وأرسل له قفطاناً هديةً وأمر بترقية جميع العساكر الذين أسهموا في القضاء على ذلك التمرد[٤٥]، وعلى اثر ذلك ومنعاً لأي أعمال عصيان وتمرد أجرت الدولة العثمانية العديد من الإصلاحات في مصر، من بينها حماية مصالح الرعية والتجار وربط أملاك الأوقاف والأملاك الخاصة بخزينة الدولة في مصر، وعلى أي شخص مسؤول عن مقاطعة ما؛ أو أي مزرعة ينبغي عليه أن يثبت ما في حوزته لدى الدفتردار [٤٦] الذي يُصدّق عليه بالتوقيع والختم، وتسحب تلك الملكية من أولئك الأشخاص إذا لم تثبت ملكية ما بيده وتضم إلى الخزينة[٤٧].

**عصيان وتمرد الوالي العثماني أحمد باشا:-**

استقرت الأوضاع في مصر نسبياً بعد أن تمكن مصطفى باشا من القضاء على أعمال العصيان والتمرد الذي قاده أينال السيفي وجانم السيفي، وبعد ذلك عين السلطان سليمان القانوني قاسم باشا والياً جديداً لمصر بدلاً عن الوالي مصطفى باشا الذي استمرت ولايته في مصر لمدة عام وعشرة أشهر، ثم أمر السلطان

القانوني بعزل الوالي قاسم باشا بعد عام واحد من ولايته؛ وعين أحمد باشا [٤٨] والياً على عليها[٤٩].

لقد شارك أحمد باشا في الفتوحات العثمانية في أوروبا، ولاسيما في البلقان، ونتيجة لجهوده في خدمة الدولة العثمانية صار الوزير الثاني بعد الصدر الأعظم في الدولة، وكان يتوقع توليته منصب الصدارة العظمى[٥٠] بعد عزل الصدر الأعظم بيري باشا بسبب المرض العضال الذي ألمّ به، غير أن منافسه إبراهيم باشا[٥١] نجح في الحصول على ذلك المنصب؛ فأثار ذلك غضب وحقد أحمد باشا، وتجنباً لحدوث أي اضطرابات في الدولة العثمانية، قرر الصدر الأعظم إبراهيم باشا، إبعاد أحمد باشا عن العاصمة استانبول وتعيينه والياً على مصر بعد أن حصل على موافقة السلطان سليمان القانوني، تعويضاً له عن منصب الصدارة العظمى، إلا أن ذلك التعيين لم يمنع حالة العداء بين الوزيرين لفارق الأهمية بين منصبيهما[٥٢].

وفي أواخر شهر آب عام 1523م وصل أحمد باشا إلى مصر وبدأ على الفور بممارسة مهامه الإدارية وإلحاق الموظفين والقوات المملوكية في جهازه[٥٣]، وفي تلك المدة لم تكن الأوضاع العامة في مصر قد استقرت بسبب أعمال العصيان والتمرد التي شهدتها، إذ بدأ الوالي الجديد في اتخاذ تدابير عديدة تمهيداً لإعلان استقلاله، من بينها تعيين الموالين له في المناصب المهمة، وإعدام بعض قادة الجيش الانكشاري المناوئين له تحت حجة أن السلطان سليمان القانوني أرسل تعليماتٍ لقائد الإنكشارية في القاهرة يأمره فيها باغتياله وقتل أمراء المماليك، كما أعلن أنه ألقى القبض على مبعوث السلطان الذي كان يحمل تلك التعليمات، ومن بين الذين قتلهم

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

أحمد باشا، الأمير جانم الحمزاوي [٥٤] ذو الأصل المملوكي ومن كبار الأمراء في مصر ومحمود بك، وحينما حاول قائد الجيش الإنكشاري التوسط لدى أحمد باشا من أجل إطلاق سراح جانم الحمزاوي، اعتقله وأمر قتله، مما دفع بالقاضي محمد زاده إلى إرسال رسالة إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا يبلغه فيها إن أحمد باشا بدأ بتوطيد علاقته مع الأمراء المماليك وقام بقتل معارضيه، وأنه ينوي إعلان العصيان والتمرد على الدولة العثمانية[٥٥].

والحقيقة إن تخلص أحمد باشا من قائد الإنكشارية لم يكن حادثاً عرضياً بل متعمداً لسببين الأول: اعتقاد أحمد باشا بأن هذا القائد هو الذي رشحه السلطان سليمان القانوني لتولي ولاية مصر بدلاً عنه بعد التخلص منه. والثاني أن فرق الإنكشارية كانت موالية للسلطان العثماني وتمكنت من كسب ثقته بصورةٍ مطلقة، وقد أراد أحمد باشا تحطيم الروح المعنوية لتلك الفرق العسكرية عن طريق قتل قائدهم، ومصادرة أموالهم وأموال أعيان مصر وقتل كبار الضباط العسكريين [٥٦]. وقد وصف السلطان سليمان القانوني؛ أحمد باشا بأنه ذو شخصية مزاجية حادة ومستبد ومتعصب ومتسرع في قراراته [٥٧].

لقد ساعد موقع مصر وبعدها عن الدولة العثمانية وتمتعها بموارد مادية كبيرة ومساحة أرضها أحمد باشا بإعلان عصيانه وتمرده على الدولة العثمانية، فضلاً عن ذلك وجود المماليك الناقمين على الحكم العثماني، متوهماً بأن تلك المميزات كفيلة بتحقيق النصر والاستقلال عن الدولة العثمانية[٥٨].

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

اتخذ أحمد باشا إجراءات وتدابير عديدة لإنجاح عصيانه وتمرده، من بينها تأسيس جيشاً خاصاً به أكثره من المماليك، وتغيير علم الدولة العثمانية إلى علم خاص بدولته وجعل لونه أحمر يتوسطه سيفين عربيين، كما عمل على كسب أمراء المماليك إلى جانبه وأعلن العفو عن المماليك الذين وقفوا ضده وأعاد المعزولين منهم إلى مناصبهم، وأجبر شيخ الإسلام في مصر بأن تكون الخطبة باسمه، وسكَ عملة جديدة لمصر كتب عليها(سلطان أحمد دام عزه)، وطلب من الجيش الإنكشاري الذي تحصّنت في قلعة القاهرة بالانصياع له، فلما رفض الجيش ذلك وبدأ بعصيان أوامره فرض عليه الحصار [٥٩]، وأمام قسوة الحصار اضطر الجنود للخروج عن طريق نفقٍ سري تحت الأرض داخل الحصن [٦٠]، فسقطت القلعة بيد أحمد باشا في السابع من شباط عام 1524م، وفي الثاني عشر من الشهر ذاته أعلن نفسه سلطاناً باسم(الملك المنصور أحمد خان) واجبر القاضي محمد زاده على أن يكون وزيراً أول له وأمام ذلك الضغط تظاهر القاضي بإخلاصه للسلطان الجديد لكن حقيقة محمد زاده آبى ان يخون الدولة العثمانية واستمر في إرسال رسالة النجدة والإغاثة إلى السلطان سليمان القانوني [٦١].

تفاقمت الأوضاع في مصر وتدهورت حتى خشيت الدولة العثمانية من فقدانها، لأنها تُعد من أهم ولاياتها في الشرق، فعمدت على بث شائعات في مصر مفادها أن أحمد باشا الذي لقب بالخائن على علاقةٍ وطيدة بالصفويين في بلاد فارس، وأنه وقع تحت تأثير ظهير الدين الأردبيلي فتحوّل عن المذهب السّنّي، وصار من أتباع الشاه إسماعيل الصفوي. وكان ظهير الدين الأردبيلي قد استقر في إحدى

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت - كلية التربية - قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

---

المقاطعات العثمانية وتظاهر بولائه للمذهب السُنّي وقد رأى الأردبيلي أن من المناسب الكشف عن سرّه وإظهار حقيقة أمره لكي يُحوّل أحمد باشا إلى اعتناق المذهب الشيعي، وليؤكّد له بأن أملاك الدولة العثمانية قد صارت غنائم شرعية(٦٢).

لقد نجح العثمانيين في استعمال الوسيلة الدعائية بمهارة فائقة لتشويه سمعة أحمد باشا بين أتباعه ومؤيديه من جهة وبين سكان مصر من جهة أخرى، فأعلن قضاة المذاهب الأربعة أن أحمد باشا كافر خارج عن الدين، وحثوا الجيش على مقاتلته وقمع تمرد، وكانت الدولة العثمانية تهدف من وراء تلك الدعاية منع قيام تحالفٍ فعلي بين والي مصر والشاه إسماعيل الصفوي(٦٣).

وكان من أهم نتائج الدعاية العثمانية انهيار قوة أحمد باشا بشكلٍ مفاجئ، إذ حدث انقلابٌ مضاد خطط له القاضي محمد زاده الذي نجح في فك أسره عدد من قادة الجيش الانكشاري الذين سجنهم أحمد باشا، وقد حمل القاضي راية وناديا في القاهرة؛ "**من أطاع الله ورسوله والسلطان فليقف تحت هذه الراية**" ، فنضم الكثير من الأمراء والقادة والجنود والناس إلى صفه وهجموا على أحمد باشا في الثالث والعشرين من شباط عام 1524م، أثناء وجوده في الحمّام. وبينما كانت قواتهم تشتبك مع مؤيديه نجح في الفرار عن طريق الأسطح ولم يكن بعد قد أتمّ حلاقة رأسه، وتمكن من الوصول إلى الشرقية لجأ إلى الشيخ عبد الدايم بن بقر، فسيطر القاضي محمد زاده وأتباعه على ما يملكه أحمد باشا من عتاد وسلاح(٦٤).

تمكن أحمد باشا بعد هروبه إلى منطقة الشرقية من تأسيس قوة عسكرية من العربان والمماليك وبعض الجنود العثمانيين الموالين له، ووعدهم بأنه سوف يعيد

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

سيطرته على القاهرة، وكفل للقبائل العربية إعفائهم التام من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وفي تلك الأثناء كان القاضي محمد زاده الموالي للعثمانيين في القاهرة قد تولّى الإدارة، ومن اجل إحكام السيطرة على القاهرة عين القاضي آغا جديداً للجيش الانكشاري، وبعض الأمراء المماليك الموالين له لقيادة فرقة الخيالة، كما عيين أحد قادة الجيش العثماني حاكم على القاهرة، التي أعلنت فيها التعبئة العامة للجيش والمشاركة في التخلص من أحمد باشا الذي وصف بالخيانة والكُفر لموالاته الشاه إسماعيل الصفوي[٦٥].

أرسلت الحكومة الجديدة في القاهرة حملة عسكرية لإلقاء القبض على أحمد باشا، لكنها باءت بالفشل، مما دفع القاضي محمد زاده إلى إرسال آغا الانكشارية على رأس حملة عسكرية مؤلفة من ألف مقاتل مع تسعة مدافع لمواجهة المتمردين. وقد نجحت تلك الحملة بعد أن استغلت الانشقاق الذي دبّ بين شيوخ القبائل العربية التي أشاعت بأن نحو ألف مقاتل من الجيش الإنكشارية قد نزلوا في سواحل الإسكندرية، فدفع ذلك الخبر الشيخ عبد الدايم بن بقر وأبنائه، بالتخلي عن أحمد باشا لكي يحفظوا أنفسهم وممتلكاتهم من بطش الدولة العثمانية، فأخذ أحمد باشا وقواته بالتلاشي والاختفاء تدريجياً، لكن القوات العثمانية تمكن بعد معركة صغيرة ضد قواته من وإلقاء القبض عليه وقطع رأسه في السادس من آذار عام 1524م، وتم حمل رأسه إلى القاهرة وعلق على باب زويلة، وبعد مدة إرسال إلى استانبول ليتأكد السلطان من أنه تم القضاء على ذلك التمرد وقمعه، ويعد أحمد باشا أول من

حمل لقب خائن في الدولة العثمانية. وكان ظهير الدين الأردبيلي قد قتل من قبل في السادس وعشرين شباط 1524م(٦٦).

**نتائج أعمال العصيان والتمرد التي قام بها أحمد باشا:-**

كان لإعمال العصيان والتمرد التي قام بها أحمد باشا نتائج مهمة، من بينها أن الدولة العثمانية تيقنت بضرورة إجراء تعديلات إدارية على نظام الحكم في مصر خشية من قيام أعمال عصيان وتمرد أخرى تؤدي إلى فقدانها إلى الأبد، أو استهانة المماليك والولاة ذوي النزعة الانفصالية في مقدرة الدولة العثمانية على إبقاء مصر تحت سيطرتها، مما دفع الدولة العثمانية بأمر من السلطان سليمان القانوني في الثلاثين من أيلول عام 1524م، إلى إرسال جيشاً بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي حمل لقب والي مصر أيضاً، لإجراء تنظيمات إدارية وسياسية جديدة لمصر والتي أطلق عليها "قانون نامه مصر" عام 1524م(٦٧).

بعد وصول إبراهيم باشا إلى مصر مكث فيها لمدة شهرين وأربعة وعشرين يوماً، وترك فيها ذكرى طيبة لولايته عن طريق قانون نامه مصر، ذلك المرسوم الذي جمع القوانين الإدارية ونسّقها وعمل على تطبيقها. وقد أكّد محمد بن أبي السرور البكري الصديقي بقوله: "**وقد أحاط إبراهيم باشا بأحوال مصر ورتّب الديوان والعساكر والجيوش وكتب قانوناً لطيفاً وارتفاع الأقاليم وضبط مقاطعاتها وطينها من السلطاني والأوقاف، وجعل لها قطايع معلومة بموجب دفاتر الجراكسة القديمة وأودعها ديوان مصر**"(٦٨).

لقد وضعت الدولة العثمانية نظام معقّداً من الناحية الإدارية والسياسية والعسكرية في محاولةٍ منها للحد من محاولات ولاتها القيام بإعمال العصيان والتمرد في المستقبل.

ويتكوّن قانون نامه مصر من جزأين: الأول . شمل المؤسسة العسكرية في مصر، وتألّف من ست فرق من الجنود أو ما سُمي بالاوجاقات [٦٩]، وهي على النحو التالي:

1. اوجاق الإنكشارية (المستحفظان): ووظيفته حراسة القاهرة ومداخلها، فضلاً عن تولي مهام الشرطة في العاصمة وبعض المدن المصرية الكبرى.
2. اوجاق العزبان: ومهامه اوسع واكبر، لكنها مشابهة لمهام المستحفظان. وهذا الاوجاق مهمته حراسة أعمال الدورية في النيل بالقوارب، ويكون عدد أفرادها ورواتبهم أقل من المستحفظان.
3. اوجاق الجاووشان: ويعمل كحرسٍ خاص للوالي ويؤدي وظيفة حمل الأوامر الصادرة عن الوالي إلى الجهات المُرسلة إليها.
4. اوجاق التفنكجيان (التفكنجية): وهم عبارة عن رماة.
5. اوجاق الجوكلليان (الهجّانة): بمعنى راكبي الجمال، وهم من المتطوعين الذين عملوا في الأقاليم.
6. اوجاق الجراكسة: وهم الخيّالة من بقايا النظام المملوكي ومهمتها مشابهة لمهام اوجاق الخيّالة التفنكجيان والجوكلليان [٧٠].

**د.أحمد حسين عبد**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ**
**د.رائد سامي حميد الدوري**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ**

---

يتبين من ذلك أن السلطان سليمان القانوني كان هدفه من تأسيس تلك الاوجاقات ودعمها، أن تكون بمثابة جيشٍ احتياطي يمكن الاستعانة به وقت الحاجة إليه في حروب الدولة العثمانية الخارجية[٧١].

أما الجزء الآخر من ذلك القانون يختص بإدارة مصر التي يكون على رأسها والٍ يقيم في القاهرة، وهو الموظف التنفيذي الأول وممثل السلطان العثماني في ولاية مصر، ويحمل لقب باشا، وتكون القوات العسكرية العثمانية التي أطلق عليها بعد عصيان وتمرد أحمد باشا اسم الحامية خاضعة لسيطرته، ويتم تعيين الوالي بأمر من السلطان أو من الصدر الأعظم ويتم اختياره من بين الوزراء الكبار في الدولة، ومن المهام الصعبة المُلقاة على عاتقه في مصر المحافظة على الأمن والنظام، ومنع أي محاولة عصيان وتمرد[٧٢].

كان الباشا في مصر بناء على قانون نامه يباشر مهامه ويُصدر أوامره عن طريق الديوان [٧٣]، وهو مجلس مكوّن من كبار الموظفين الدينيين والإداريين والعسكريين في الجهاز العثماني في ولاية مصر [٧٤]، وسلطة الباشا متمثلة في رئاسته للديوان والتصديق على قراراته وإعطاء الأوامر لوضعها موضع التنفيذ، وكان هدف الدولة من إنشاء ذلك الديوان الحد من سلطة الباشا [٧٥]، وكان يساعده في الحكم الكيخيا (الكتخدا) وهو بمثابة نائباً أو وكيلاً عن الوالي والدفتردار اللذان يتلقيان الأوامر من الباشا[٧٦].

وقد انشأ السلطان سليمان القانوني في مصر منصب قاضي القضاة هو الموظف القانوني الأول في الولاية ويتم انتخابه من بين فئة العلماء في استانبول، ثم

يتم إرساله إلى مصر لإدارة النظام في المحاكم العثمانية وله صلاحيات تحد من سلطة الوالي عن طريق مراقبته والتأكّد من صحة تنفيذه الأوامر السلطانية وإعلام الديوان الذي بدوره يطلع الباب العالي على الإجراءات التي يتخذها، وإذا احتج قاضي القضاة على تصرفات الوالي ورفع احتجاجه إلى الديوان؛ يقال على الفور من منصبه ويتم وإعادته إلى استانبول(٧٧)، كما أسست الدولة العثمانية عن طريق قانون نامه مصر ديوان الروزنامة ويعرف رئيسه باسم الروزنامجي (٧٨) وهو المسؤول عن جمع الأموال الأميرية التي يتم تحصيلها من الأرض والكمارك، ويتم تعيين الروزنامجي بأمر من السلطان أو من الصدر الأعظم في استانبول(٧٩).

كما استحدث السلطان سليمان القانوني في مصر مناصب إدارية عديدة من بينها "بك طبلخانة"، وهم المسؤولين عن قرع الطبول والعزف الموسيقي في حالة حضور حاكم أو أمير وحدة إدارية(٨٠)، كما انشأ منصب أمير الحج ووظيفته مراقبة شؤون الحج ومرافقة الحجاج وتوزيع الهبات على فقراء المدن المقدسة في الحجاز، وكذلك منصب الخازندار ومهمته نقل الخراج سنوياً إلى استانبول ويُسمى أمير الخزنة، والقبودانات وعددهم ثلاثة يحكمون ثغور الإسكندرية ودمياط والسويس(٨١).

وفي الختام يمكن القول لقد قامت القبائل في مصر بعد الفتح العثماني لها بإعمال عصيان وتمرد عديدة، لكن لم تكن مهمة إذا ما قورنت بإعمال العصيان والتمرد التي قام بها المماليك، ويرجع السبب في ذلك ان النزاعات بين السلطة والقبائل كانت مستمرة ومألوفة لدى سكان مصر. ويكون رجحان طرف على الآخر بمقدار ما يكون عليه كلٌّ منهما من قوة وضعف، كما أنه من الطبيعي أن تكثُر

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

ثورات البدو حينما تنتقل السلطة من دولة إلى أخرى، بغُية الحصول على ما يمكنها من امتيازات. وكان من الطبيعي ألاَّ تقف الدولة العثمانية موقف المتفرج إزاء تلك الثورات كي لا تتطور الأمور إلى الأسوأ، وقد لعبت القبائل العربية في المناطق الشرقية والغربية من مصر دوراً مهماً في تأييد أو تقويض قوة الثائرين على الدولة العثمانية، كما كان الحال في أعمال العصيان والتمرد التي قام بها أمراء المماليك بزعامة أينال السيفي وجانم السيفي، وكذلك التي قام بها والي مصر العثماني أحمد باشا الخائن.

**الخاتمة:**

لقد توصل البحث بعد إتمامه إلى النتائج التالية:–

١ –لقد قام الشيخ عبد الدايم بن بقر بإعمال عصيان وتمرد محدودة، ويرجع السبب في ذلك، كونها لم تخرج عن نطاق منطقة الشرقية، لذلك تمكن والي مصر العثماني خاير بك من القضاء عليها بسهولة.

٢ –أن سياسة العثمانيين في تعيينهم للبكوات المماليك في المناصب المهمة؛ إنما كان تمشياً مع مبدأهم في إيجاد نوعٍ من التوازن بين القوى الحاكمة في مصر، لبقائها دوماً تحت سيطرتهم.

٣ –إن إعمال العصيان والتمرد التي قام بها أينال السيفي وجانم السيفي، كان ورائها أسباب عديدة، منها أن الكثيرين من الأمراء المماليك بعد انهيار سلطنتهم صاروا يكنّون العداء للعثمانيين، وأن بعضهم أحسّ في ظل العهد العثماني الجديد بفقدان الامتيازات التي اكتسبها من قبل، فضلاً عن أن قادة أعمال العصيان والتمرد كانوا من أشد المخلصين لطومان باي حتى بعد وفاته.

٤ –إن السبب الرئيس في فشل عصيان وتمرد أحمد باشا الخائن، استعمال الدولة العثمانية سلاح الدعاية والشائعات ضده، وهو سلاح لا يقل خطورة عن السلاح الذي يستعمل في المعارك الحربية؛ إن لم يوازه أهميةً ويفوقه. ذلك أن العثمانيين أشاعوا في مصر اعتناق أحمد باشا للمذهب الشيعي، وأنه صار من أتباع الشاه إسماعيل الصفوي، العدو اللدود للدولة العثمانية.

٥ –إن القضاء على أعمال العصيان والتمرد في مصر أدى إلى نتائج مهمة، من بينها، إن الدولة العثمانية شعرت بضرورة إجراء تعديلات إدارية في لنظام الحكم في مصر خشية من فقدانها، لذلك أصدرت مجموعةً من القوانين الإدارية سُميت "بقانون نامه مصر" عام 1524م، تم تقسيمه إلى جزأين. الأول . خاص بالتنظيمات العسكرية. والآخر خاص بالإدارة المدنية.

٦ –أن العثمانيين رغم محاولاتهم للحد من نفوذ المماليك، فإنهم فشلوا في القضاء عليهم تماماً، بل بقيت أعداد كبيرة من المماليك الجدد تفِد إلى

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

مصر عن طريق الشراء، مما أدّى إلى تكرار ثوراتهم في المستقبل ضد الوجود العثماني، ولاسيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر.


## Abstract

Many historians and researchers wrote about Egypt under the OttomanControl,they mentioned details of administrational Organizations which made there, but few of them interested in writing about mutiny and rebellion commited by Al-Mamalik against Ottomann state, while ignored by others, despite its historical important due to its short period.

The conseauences of these mutiny and rebellion made Ottoman state to increase its interest in Egypt and put it under the direct comtrol in order not to be lost, so the ottoman Sultan. Sulayman I (1520-1566) issued agroup of political and administrational laws that made Egypt under his control, in order to limit the mfluera of Mamalik.and to prevent them from disobedience the Ottoman authority.

The first mutiny and rebellion actions in Egypt happend at the early time of Ottoman rule, whene shaik Abdul Daym ben

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

Ahmad ben bacger revolted against the ruler of Egypt Khayer Beck in the year (1518).

Then another revolt by lnnalAl-Sayfi and Janim Al-Sayfin in the year(1522), the reasons behind this revolt was the hostiliy of Mamalik toward the Ottomans, because they felt they hod been Lost their privileges and became followers instead of Masters.

For the rebellion which led by Ahmad Pasha ruler of Egypt, the historiams ignored the reason that made him to do this, the fact was his spite against Ibrahim Pasha grand Vizier Who replaced him, so he decided to revenge from him and the state also, by announcing his independent from Egypt and became an ally to Shaik Abdul Dayem.

The results of these actions were mentioned in details in the historical Fictions, the most important among them was the issue of a group of laws by Sulayman the magnificent that known the (qanin nammet missr)

الهوامش والمصادر

**د.أحمد حسين عبد**
**جامعة تكريت - كلية التربية - قسم التاريخ**
**د.رائد سامي حميد الدوري**
**جامعة تكريت - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ**

---

[1] الدولة الصفوية: تنتسب الأسرة الصفوية في تأسيسها إلى الشيخ صفي الدين اسحق بن جبرئيل الأردبيلي (1252– 1334م)، من مدينة (أردبيل) الذي توفي في عام 1334م، فتولى المشيخة من بعده حيدر الذي لقب نفسه بلقب "سلطان" وأمر أتباعه الدراويش ، بأن يضعوا على رؤوسهم قلنسوة مخروطية الشكل مصنوعة من الجوخ الأحمر، وتحتوي على اثنتي عشرة طية رمزاً للأئمة الاثني عشر عند الشيعة الأمامية، وسموا بـ "قزلباش"، وهي كلمة تركية تعني "الرأس الأحمر". وقد كوّن حيدر جيشاً للانتقام من ملك شروان الذي قتل والده، لكنه قتل في عام 1488م على اثر المعركة التي قادها ضد شيروان ، وكان لحيدر ثلاث أولاد: علي وإبراهيم وإسماعيل، وقد خاف الأمير يعقوب أمير "الآق قونيلو" منهم فسجنهم، ثم أطلق سراحهم بعد وفاة الأمير يعقوب، لكن علي وإبراهيم قتلا، وذهب إسماعيل إلى مدينة "كيلان" على بحر قزوين جنوب أردبيل، وقد رعاه ساد ة الصوفية هناك، ومنذ صغره عمل على جمع إتباع من الصوفية والقزلباشية ، من أجل الانتقام من قتلة أبيه وجده، وتم ذلك فعلا ، إذ توجه نحو دولة "الآق قونيلو" ، وقتل أميرها وجلس على ملكه بعد أن بايعته كل قبائل، وأعلن عن تأسيس دولته الصفوية. لمزيد من التفايل ينظر: عبد النعيم حسنين ، إيران في ظل الإسلام في العصور السنيّة والشيعية، ط1 ، دار الوفاء ، مصر، 1988، ص35؛ بديع جمعة أحمد الخولي ، تاريخ الصفويين وحضارتهم ، دار الرائد العربي ، القاهرة ، 1976، ص 85؛ Kissling, H. J., Others, The Muslim World A Historical Survey, Leiden, 1969, p.186

[2] Jackson, Peter, The Cambridge History of Iran, Cambridge, 1986, Vol. 6, p. 222-223.

[3] شرف خان البدليسي ، شرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، ج 2، د.م، مصر 1962م، ص125.

---

[4] عبدالرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ط2، ج1، (بيروت : 1978)، ص 39. أحمد جودت، تاريخ جودت، ترجمة عبد القاد ر الدنا، ج1، (بيروت : 1308هـ)، ص 339.

[5] دانيال كريسيليوس، جذور مصر الحديثة، ترجمة: عبد الوهاب بكر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985م، ص42-43.

[6] ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص11-12.

[7] محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، 1950م، ص6.

[8] السنجقيات: مفردها سنجق وتعني العلم أو القسم من ولاية كبيرة أو الحاكم على وحدة إدارية تابعة لولاية اكبر، وتكون السنجقية مجرد رتبة، وسنجق طبلخانة يجمع بين مصطلحين عثماني و مملوكي، لان بعض أمراء المماليك كان يطلق عليهم طبلخانة، أي يكسبهم مقامهم ان تقرع لهم الطبول والآلات الموسيقية، وقد كان تعيين الحاكم للسناجق المهمة في مصر مثل الإسكندرية ودمياط والسويس بأمر من السلطان العثماني أو الصدر الأعظم، أما السناجق الأخرى فيكون أمر التعيين فيها من قبل والي مصر. لمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد في مصر العثمانية 923-1213هـ/ 1517-1798م، دار المعارف القاهرة، 1984م، ص98-99.

[9] الكاشفيات: مفردها الكاشفية وتعني وحدة إدارية صغيرة، اشتق اسمها من اسم الكاشف الذي يحكم تلك الوحدة وتكون له رتبة عسكرية عالية، وينوب الكاشف عن حاكم السنجق في الحكم في حال غياب= =الأخير أو عدم تمكنه من الحضور إلى مقر منصبه، ويعد الكاشف وكيل الباشا العثماني الذي كان يشرف على القرى التي كان دخلها مخصص للباشا في مناطق معينة

---

في مصر. لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم عامر المويلحي، الأرض والفلاح في المسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1958م، ص244.

(10) حسن عثمان، تاريخ مصر في العهد العثماني( 1517–1798)، نشر وتوزيع حسن إبراهيم حسن، القاهرة، 1942م، ص252.

(11) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ( 1514–1914). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985، ص142؛ دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص46؛ محمد رفعت رمضان، المصدر السابق، ص8–9.

(12) كانت القوات المملوكية تتقسم إلى ثلاث فئات وهم مماليك السلطان الحاكم ويعرفون بالمشتروات وبـ (الجلبان) أو (الاجلاب) وهم الأكثر نفوذاً بسبب اعتماد السلطان عليهم ويكون ولائهم له لأنه هو الذي اشتراهم وحررهم. أما الفئة الثانية فكانت تضم مماليك السلاطين السابقين ويعرف هؤلاء بالقرانصة، أما الفئة الثالثة فتعرف بـ (السيفية) وتضم أيضاً مماليك الأمراء السابقين. ينظر:– عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516–1916، ط1، دمشق 1974م، ص 6.

(13) المصدر نفسه، ص64.

(14) عبد الله الشرقاوي، تحفة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص115.

(15) محمد بن أحمد ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق، محمد مصطفى، ج 5، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص202–203، ؛ محمد عرابي ونخلة، تاريخ العرب الحديث، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمّان، 1998م، ص.53

(16) محمد بن عبد المعطي الاسحاقي، أخبار الأُول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، لقاهرة، 1315هـ، ص164.

(17) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية، القاهرة، (الرقم 2266)، ص21.

(18) محمد بن أحمد ابن إياس ، المصدر السابق، ج5، ص205-208؛ محمد بن عبد المعطي الاسحاقي، المصدر السابق، ص158؛ عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، دار المعارف، القاهرة، 1982م، ص11.

(19) الشرقية: تكون هذا الإقليم في عهد الدولة الفاطمية وكان قبل ذلك مقسماً إلى عدة كور صغيرة كل كورة قائمة بذاتها ثم ضم بعضها إلى بعض وسميت الشرقية لوقوعها في الجهة الشرقية من الوجه البحري، وفي سنة 1315م أطلق عليها اسم الأعمال الشرقية، وفي سنة 1527م أطلق عليها اسم ولاية الشرقية، وقسمت في عام 1826م إلى مأموريات، وكانت كل مأمورية قائمة بذاتها، وهي ألان محافظة الزقازيق. لمزيد من التفاصيل ينظر:- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام 1945، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م، ص22.

(20) محمد بن أحمد ابن إياس، المصدر السابق، ج5، ص221.

(21) المصدر نفسه، ص221-222.

(22) المصدر نفسه، ص223-238.

(23) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج 5، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1979، ص269.

(24) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المصدر السابق، ص22.

(25) أمير آخور: - أمير كلمة عربية معناها قائد أو زعيم أو رئيس ، وآخور كلمة تركية بمعنى اصطبل أو مكان للخيل، وعلى هذا فهي بمعنى قائد أو أمير الاصطبل، وكان أمير آخور هو الناظر في أمور الاصطبلات ورئيس العاملين بها جميعاً واهم هؤلاء العاملين هو المسؤول عن

---

الأعلاف والمسمى بالسلاخور. لمزيد من التفاصيل ينظر:– محمد علي الإنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى(الدراري اللامعات في منتخبات اللغات)، د.م، بيروت، 1900م، ص13-16؛ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، 1979م، ص11.

(26) سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني القرن السادس عشر، دراسة وثائقية في النظم الادارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، ص113.

(27) Parry, V. J. The Regions of Bayezid II and Selim 1481 – 1520 in M. A. Cook (ed.), A History of the Ottoman Empire to 1730, Cambridge, 1976, p. 73.

(28) محمد بن أحمد ابن إياس، المصدر السابق، ج5، ص221؛ عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص85.

(29) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المصدر السابق، ص21.

(30) تجدر الإشارة إلى وجود سلطان مملوكي أخر باسم العادل طومان باي الأول، وتولى هذا منصبه في كانون الثاني 1501م وبقي سلطاناً بضعة أشهر ثم قتل وحل محله الاشرف قانصوه الغوري في نيسان من العام نفسه. ينظر:– سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م، ص250.

(31) Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, Ankara, 1988, Cilt II, s. 282.

(32) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: بولس مسعد، الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون(1517–1916)، د.م، 1916، ص11.

(33) إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة 1382 – 1517م، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960م.

(34) Holt, P.M, Egypt and The Fertile Crescent, 1516-1922, New York, 1966, p. 47-48.

**د.أحمد حسين عبد**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ**
**د.رائد سامي حميد الدوري**
**جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ**

---

---

(35) أحمد ابن زنبل، تاريخ مصر، مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية، ميونخ، (الرقم 4111)، ص137.

(36) Parry, V. J, Op.Cit, p. 48.

(37) قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان سليمان القانوني، ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولي، دار الهاني للطباعة، القاهرة، 1986م، ص3.

(38) سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص114.

(39) المصدر نفسه، ص114-115.

(40) الزيني بركات: كان موظفاً بيروقراطياً رفيع الشأن في أثناء فترتي حكم المماليك والعثمانيين، وكان قد تولى قيادة قافلة الحج عام 1518م. ينظر:- Holt, P.M, op. cit, p. 49.

(41) لمزيد من التفاصيل. ينظر: أحمد ابن زنبل، المصدر السابق، ص 137-138؛ محمد عرابي ونخلة، المصدر السابق، ص54.

(42) قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي المكي، غزوات الجراكسة والأتراك في جنوب الجزيرة العربية(المسمى) البرق اليماني في الفتح العثماني، دار اليمامة، الرياض، 1967م، ص82-84.

(43) عبد الغني أحمد شلبي، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، مخطوط محفوظ في جامعة يلي، الولايات المتحدة الأمريكية، (الرقم 3)، ص3؛ صلاح أحمد هريدي، المصدر السابق، ص90-91.

(44) تجدر الإشارة إلى أن محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، قد ذكر أن أينال السيفي قُتل في المعركة نفسها، وهو المؤرخ الوحيد الذي أورد ذلك القول. ينظر:- المنح الرحمانية في الدولة العثمانية. مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية، القاهرة، (الرقم 1926)، ص37.

(45) أحمد ابن زنبل، المصدر السابق، ص138.

---

(46) الدفتردار: هو ناظر الأموال والمسؤول الأول عن مالية الولاية، وهو أحد المناصب العثمانية المهمة في البناء الإداري العثماني. أي أن الدفتردار وظيفته ضبط الحسابات وحفظ الدفاتر والسجلات، ولا يُنفّذ أمر بيع عقار إلاً بعد توقيعه عليه، إشارة إلى تسجيله في دفاتره. ينظر: أحمد حافظ عوض، فتح مصر الحديث، د.م، القاهرة، 1926م، ص23.

(47) سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص116.

(48) أحمد باشا:– من أصل جرجي، وكان ذو حظوة لدى السلطان سليم الأول تقلد مناصب عديدة من بينها أمير آخور وأمير الأمراء ووزير ثانٍ للسلطان، وكان يطمح في الوصول إلى منصب الصدارة العظمى، إلا ان السلطان سليمان عين صهره إبراهيم باشا صدراً أعظماً بدلاً عنه. لمزيد من التفاصيل ينظر:– عبد الجواد صابر إسماعيل، مصر تحت الحكم العثماني، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، 1989م، ص79.

(49) محمد بن عبد المعطي الاسحاقي، المصدر السابق، ص164.

(50) علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ليبيا، د.ت، ص100.

(51) ) إبراهيم باشا:– ينحدر من أصل يوناني قدم مع والده من منطقة(برغة)، ثم اعتنق الإسلام ودخل في الجيش الانكشاري، وحصل في عام 1529م على لقب سر عسكر أي القائد العام للجيوش العثمانية، ثم أميراً لأمراء الروميلي، قام بالعديد من الحملات العسكرية على بلغراد وجزيرة رودس وبلاد المجر وشارك في حصار فينا عام 1529م. لمزيد من التفاصيل ينظر:–
Hester D. Jenkins, Ibrahim Pasha, Grand Vizir of Suleiman The Magnificent, N.Y., 1911, p. 88-89.

(52) حيدر الشهابي، تاريخ الأمير حيدر الشهابي، ج3، دار نظير عبود، بيروت 1993، ص789.

(53) ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العهد العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978م، ص431.

.

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

(54) جانم الحمزاوي: هو جانم بن يوسف بن أركماس السيفي قاني باي الحمزاوي، الذي تولى نيابة الشام من قبل، وقيل أنه وُلد بمدينة حلب. وقد أرتفع شأنه في أثناء فترة حكم خاير بك على مصر وصار من أصحاب الحل والعقد بها، كما أنه لعب دور مهم في السنوات الأولى من الحكم العثماني لمصر حيث= =اشتغل على ما يبدو كضابط اتصال بين السلاطين وحاشية الوالي في مصر. ينظر:– محمد بن أحمد ابن إياس، المصدر السابق، ص352.

(55) محمد بن عبد المعطي الاسحاقي، المصدر السابق، ص165.

(56) Stanford Shaw, Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, 1964, p. 73.

(57) Holt, Op. Cit. p. 48-49.

(58) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص86.

(59) سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص118–120.

(60) جوزيف فون هاممه ر ، دولت عثمانيه تاريخي( عثمانليرك مبادئ ظهور ندن قاينارجة عهد نامة سنة قدر)، ترجمة محمد عطا، برنجي جلد، ج 5، اوقاف أسلاميه مطبعه سي، 1336هـ، ص40.

(61) موسى موسى نصر، صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م، ص34–35؛ سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص118–119.

(62) Holt, Op. Cit. p. 50.

(63) علي بن حسن الشهالي، نزهة الناظرين فيمن تولى مصر من البشوات والسلاطين، مخطوط محفوظ في مكتبة الأسد، دمشق، (الرقم 8376)، ص13.

(64) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية محمد بن، ص22؛ عبد المعطي الاسحاقي، المصدر السابق، ص165.

(65) Holt, Op. Cit. p. 50.

(66) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص86.

---

(67) دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص46.

(68) محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية محمد بن، ص22.

(69) الاوجاقات: (جمع أوجاق): أقسام عسكرية، والاوجاق كمصطلح يعني وعاء النار بالتركية. تألفت الاوجاقات السبعة من الكونليان أي المتطوعين، والتفنكجيان وهم حملة البنادق، والشراكسة وهم من المماليك، وسميت تلك الوجاقات بالسباهية (الفرسان). أما الاوجاقات المتبقية فهي الانكشارية وهم من المشاة ويعرفون أيضاً باسم (مستحفظان)، والجاويشية وهم الذين يبلغون أوامر الدولة ويتولون جباية الضرائب، والمتفرقة أي (الحرس الخاص للباشا والي مصر). أما الاوجاق الأخير فهو اوجاق العزاب وكانت مهمته الرئيسة حماية القلاع داخل القاهرة وخارجها. وكان لكل من اوجاقات الانكشارية والعزاب والمتفرقة والجاويشية نظامه الخاص به، فيما كانت بقية الاوجاقات تخضع لنظام موحد. وأشار بعض المصادر إلى ان عدد الاوجاقات التي شكلت في مصر كان ستة اوجاقات . لمزيد من التفاصيل يـنظر :– إسماعيل حقي اوزون جارشلي ، أمراء مكة في العهد العثماني، ترجم ة خليل علي مراد، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، البصرة، 1985م، ص28–32؛ ج .دي. شابرول، وصف مصر دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ترجمة زهير الشايب، القاهرة،1976م، ص 204.

(70) سيد محمد السيد، المصدر السابق، ص125–133؛ ليلى عبد اللطيف، المصدر السابق، ص37–49.

(71) جلال يحيى، المُجمل في تاريخ مصر الحديثة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص59.

(72) دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص46.

---

(73) جعل السلطان سليمان القانوني الديوان في مصر مقسم إلى قسمين. الأول هو الديوان الكبير الذي يتشكّل من كبار ضباط الحامية وكبار الموظفين وله الحق المطلق في البت في شؤون البلاد العامة. والثاني هو الديوان الصغير الذي ينعقد يومياً في القلعة ويساعد الوالي في النظر في الأمور العادية ويتألّف من رؤساء فرق الجيش ونائب الوالي، ومهمته تسيير الشؤون الجارية، إذ تدخل كافة نواحي الإدارة ضمن اختصاصاته فيما عدا الأمور التي لا بد من معالجتها بمعرفة الديوان الكبير. لمزيد من التفاصيل ينظر:– و. استيف، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر (النظام المالي والإداري في مصر العثمانية) من مجموعة كتب وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، ج 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979م، ص52.

(74) دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص46.

(75) و. استيف، المصدر السابق، ص51–52.

(76) المصدر نفسه، ص52.

(77) عبد الرزاق ابراهيم عيسى، تاريخ القضاء في مصر العثمانية( 1517–1798)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص136.

(78) الروزنامجي: مهمته جمع وإدارة الخراج وضرائب. والروزنامة مصطلح فارسي مركّب من روز بمعنى يوم ونامة بمعنى كتاب، أي كتاب اليوم أو دفتر اليومية. وكان للروزنامجي عدة مساعدين هم المباشرين أو الخلفا وأهم هؤلاء الباش مباشر، وهو وكيل الروزنامجي الأول ويحل محله عند إقالته، وهؤلاء يشرفون على أعمال موظفين يُسمون الأفندية. وهناك مساعدون آخرون يُسمون صبيان شاكردية وكيسه دار. أنظر: واستيف، المصدر السابق، ص 54؛ أحمد السعيد سليمان، المصدر السابق، ص117–118.

(79) دانيال كريسيليوس، المصدر السابق، ص46.

د.أحمد حسين عبد
جامعة تكريت ـ كلية التربية ـ قسم التاريخ
د.رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت ـ كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ

---

(80) صلاح أحمد هريدي، المصدر السابق، ص98-99.

(81) و. استيف، المصدر السابق، ص53-54.